جانب أخير، يمكن القول ان القطاع ادير، تحت الاشراف المصري، بنوع من الحكم يمثل تجربة فريدة، لها ذاتيتها الخاصة، تختلف، في كثير من جوانبها، عن الكثير من التجارب التي خضعت فيها اقاليم لسيادة دولة أخرى، ولكنها تتفق معها في بعض الجزئيات. وعموماً، فهي تذكرنا بأنماط الحكم الذاتي التي طُبِّقت على الوحدات الدولية (السياسية) ناقصة السيادة.

وعلى ذلك، يقتضي تحديد مضمون الحكم الذي طبقته الادارة المصرية في القطاع، والوقوف على مفهوم الحكم الذاتي، وعلى انماط المثالية التي طبق بها[٥٩].

مفهوم الحكم الذاتي وانماطه المثالية

بدون الدخول في جدل فقهي، ومداخلات نظرية[٦٠]، يمكن القول ان مفهوم الحكم الذاتي هو مفهوم سياسي اكثر منه قانوني، وهو يعني، في التطبيق، ذلك النوع من الحكم الاداري المحلي، الذي يطبق لحل مشاكل سياسية معقدة ذات ابعاد دولية على وحدات سياسية، تمتلك اوضاعاً ثقافية او عرقية او سياسية مميزة وخاصة بها. وبموجب هذا الحكم يمنح ابناء الوحدات السياسية هذا الحق في ادارة شؤونهم اليومية، وفي تنمية وتطوير اوضاعهم الثقافية، ويحرمون من الاشتراك في السياسة العليا الخاصة بادارة ومستقبل وحداتهم السياسية، ولذلك تبقى هذه الوحدات، من الناحية القانونية، منقوصة السيادة.

عرفت الخبرة التاريخة ثلاثة انماط مثالية، طبق فيها هذا النوع من الحكم؛ فهو اما ان يكون خطوة او مرحلة على طريق الاستقلال، او ان يفرض كوضع استعماري، او ان يكون مطلباً أساسياً من مطالب الاقليات العرقية، او الدينية، أو الثقافية.

١ ـ الحكم الذاتي كخطوة على طريق الاستقلال: ارتبط ظهور هذا النمط من الحكم الذاتي الى حيز الوجود بالتطور الذي طرأ على الوضع الاستعماري الناتج عن عوامل كثيرة؛ من اهمها نمو الروح الوطنية الاستقلالية بين أبناء المستعمرات، وتفتق الوضع في الدول الاستعمارية عن رأي عام يعارض استخدام الشدة والعنف مع الشعوب المستعمرة، ووجود التنافس الاستعماري بين الدول الاستعمارية. ويعود ظهور هذا النمط الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكنه لم يطبق، بشكل ظاهر، الا في اعقاب الحرب العالمية الاولى، عندما وسع من تطبيقه على المستعمرات التي كانت في حوزة الدول المهزومة.

ويأتي هذا النمط من الحكم الذاتي بمثابة احدى الحيل التي ارادت بها الدول الاستعمارية ان تطيل امد سيطرتها على شعوب المستعمرات، حيث اعطت سكان الاقاليم المستعمرة الحق في ادارة شؤونهم الحياتية، واحتفظت هي بمسائل الدفاع والامن، والنواحي الدبلوماسية، والنواحي الاقتصادية. ومن انواع هذا النمط من الحكم نظام الحماية الاستعمارية الذي بموجبه اعلنت اقاليم ضمن حماية الدول الاوروبية ونظام الدومينون البريطاني، ونظامي الانتداب والوصاية، ونظام المدن الحرة. وقد مرت معظم دول العالم الثالث، وبعض من أقاليمها، بهذا النمط من الحكم ضمن واحد، أو أكثر، من هذه الانواع.

٢ ـ الحكم الذاتي كوضع استعماري دائم: ضمن هذا النمط من الحكم الذاتي تقوم الدولة المستعمرة بفرض نظام الحكم الذاتي على سكان اقليم معين، كجزء من استراتيجيتها في السيطرة الدائمة والهادفة الى تذويب الذاتية الخاصة لهذا الاقليم. وهذا النمط من الحكم طبقته، أساساً، الدول العنصرية. ومن امثلته الواضحة نظام «البونستانات» في جنوب افريقيا، والذي يقوم على نظام العزل العنصري لسكان البلاد الاصليين، وانشاء وحدات سياسية خاصة بهم، اطلق عليها اسم جمهوريات (مثل جمهورية الترانسكاي)، حيث منحت هذه الجمهوريات «السوداء» ادارة شؤونها